السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية

٢٠٠٩-٢٠١٦

د.فارس تركي محمود

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

moonfares2008@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢١/١٢/١٨ القبول: ٢٠٢٢/٢/١

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث إلى رصد وتحليل السياسة الخارجية الامريكية تجاه واحدة من أهم دول المنطقة وأكثرها تأثيراً، وواحدة من أهم حلفاء واشنطن ألا وهي المملكة العربية السعودية، ويحاول أن يوضح أهم الأسس التي استندت إليها العلاقة بين الجانبين وكيف أثَّرت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة خلال المدة موضوع الدراسة، وهي تعد من الفترات التي شهدت تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية بشكلٍ عام. لينتقل البحث بعد ذلك إلى رصد تأثير تلك التغييرات على العلاقات بين الجانبين في الملفات والقضايا المختلفة سواء تلك المتعلقة بالجانبين أو غيرها من قضايا وتطورات وأحداث إقليمية. وتضمن البحث أربعة محاور أساسية. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج منها أن منطقة الخليج العربي تحظى بأهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية، لاعتبارات عديدة أهمها الموقع الجغرافي والثروة النفطية وظروف منطقة الشرق الأوسط، وقد أثبتت الأحداث التاريخية أن هذه المنطقة ستبقى في أعلى سلم الأولويات لواشنطن بغض النظر عن نوع الإدارة الحاكمة في البيت الأبيض.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الامريكية؛ السعودية؛ العلاقات السعودية–الامريكية؛ امريكا والخليج العربي؛ الاستراتيجية الامريكية.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

US Foreign Policy Towards Saudi Arabia 2009-2016

Dr. Faris T. Mahmood
Assist. Prof./ Regional Studies Center / University of Mosul
moonfares2008@gmail.com

Received: 18/12/2021 Accepted: 1/2/2022

Abstract

The research aims to monitor and analyze the US foreign policy towards one of the most important and influential countries in the region, and one of Washington's most considerable allies, the Kingdom of Saudi Arabia. It attempts to clarify the most important foundations on which the relationship between the two sides was based and how it affected the American foreign policy towards the Kingdom during the period under study which is one of the periods that witnessed major changes in American foreign policy in general. The research then moves to monitor the impact of these changes on the relations between the two sides in various affairs and issues, whether those related to the two sides or other matters, developments, and regional events. The research involved four main axes. The study came out with some results, including that the Arab Gulf region enjoys special significance in US foreign policy due to many considerations the most important of which are the geographical location, oil wealth, and the conditions of the Middle East region. Historical events have proven that this region will remain at the top of Washington's priorities regardless of the administration of the White House.

Keywords: US foreign policy; Saudi Arabia; Saudi-US relations; America and the Arabian Gulf; American strategy.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

إن دراسة ومتابعة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية ما زالت تحتل أهمية كبيرة ومكانة متميزة على خارطة البحث الأكاديمي، وذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الدولة الأكثر أهمية وسطوةً على المستوى العالمي وسياستها الخارجية هي الأكثر نشاطاً وتأثيراً وعلى المستويات كافة هذا من جهة، ومن جهةٍ ثانية فإن المنطقة العربية بعامة ومنطقة الخليج العربي بخاصة تتمتع بأهمية استراتيجية لا مثيل لها إذ تعد واحدة من أهم مناطق التنافس العالمي سياسياً واقتصادياً.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تكوين فهم أفضل لمسارات سياسة واشنطن الخارجية، والعوامل المؤثرة فيها، والأسس والمرتكزات التي استندي إليها العلاقة التحالفية ما بين واشنطن والرياض.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من حقيقة أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت وستبقى – وعلى المدى القريب والمتوسط – من أهم وأخطر العوامل المؤثرة على حاضر ومستقبل المنطقة العربية، وعلى المستويات كافة. لذلك فإن دراستها ومحاولة فهمها قضية غاية في الأهمية، يجب أن تبقى أولوية على خارطة البحث التاريخي والسياسي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بعدم وجود معرفة كافية بالسياسة الخارجية الأمريكية؛ معرفة تمكننا من تحقيق أعلى المكاسب المتوقعة من تلك السياسة من جهة، وتجنب مضارها من جهةٍ أخرى.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن العلاقات التحالفية القوية والتي تستمر لمديات زمنية طويلة لا بد لها أن تستند إلى أسس قوية وثابتة تساعدها على تجاوز كافة المصاعب

والتحديات، كما وتفترض أن سياسة واشنطن تجاه الرياض بعامة وأثناء فترة إدارة أوباما بخاصة مثّلت الترجمة الفعلية لقوة ومتانة تلك الأسس.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج السردي – التحليلي من خلال استقراء المعلومات والمعطيات والعمل على تحليلها والربط فيما وصولاً إلى بناء معرفي يستهدف فهماً أدق وأعمق للقضية موضوع البحث.

هيكلية البحث:

نحاول في المبحث الأول إعطاء لمحة سريعة عن الخلفية التاريخية للعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن استعراض أهم الأسس الاستراتيجية الضابطة والحاكمة للعلاقات بين الجانبين. وفي المبحث الثاني والذي جاء بعنوان " مبدأ أوباما وسياسة واشنطن تجاه الرياض" تطرقنا إلى ما يمكن أن نسميه" مبدأ أوباما " الذي ظهر وبدأ يؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٩، وكيف أثَّر في سياسة واشنطن تجاه الرياض ورسم خطوطها العريضة. أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لمعالجة عدد من القضايا التي أثرت بشكلٍ أو بآخر في تعامل الولايات المتحدة مع السعودية ومن أهمها عملية السلام وقانون جاستا ومبيعات الأسلحة. كذلك كان للأزمات التي شهدتها المنطقة مثل الأزمة السورية واليمنية وأحداث البحرين والملف النووي الإيراني تأثيراً واضحاً على العلاقات بين الجانبين وعلى سياسة واشنطن تجاه الرياض، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الرابع.

المبحث الأول

العلاقات الامريكية – السعودية نظرة تاريخية

إن العلاقات الدولية الرصينة والسياسات الفاعلة التي تتبناها وتتبعها الدول تجاه بعضها البعض لا تُبنى على أسسٍ واهية ولا تأتي من فراغ ولا ينتجها المزاج البشري المتقلب ولا المشاعر الإنسانية المتذبذبة، بل تحتاج إلى أسس قوية وتوافق في الرؤى الاستراتيجية وتوافر الحد الأدنى من الانسجام بين المطالب والحاجات والمصالح الحيوية والضرورات الملحة والحسابات السياسية. ومن المتوقع أن نجد مثل هذه العلاقات والسياسات داخل المناخات والأنساق السياسية والاقتصادية المتشابهة أو ضمن الكتلة الحضارية الواحدة، ولا يوجد إلا عدد قليل من التجارب التي كسرت هذه القاعدة وتعد العلاقات الأمريكية السعودية وسياسة واشنطن تجاه الرياض واحدة من أهم هذه التجارب إن لم تكن أهمها على الإطلاق. إن قوة هذه العلاقات ومتانتها وقدرتها على الاستمرار والمطاولة وتخطي كل العقبات والتحديات التي واجهتها لم تأتِ من فراغ بل استندت إلى عدد من المبررات والأسس الواقعية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ – **الرؤية الواقعية (البراغماتية):** إن التوافق في الرؤى بين أي طرفين يعد من أهم الضمانات لإقامة وإدامة علاقات متينة وقوية بينهما، وقد تحقق هذا التوافق ما بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؛ فعلى الرغم من الاختلاف الكبير ما بين طبيعة الدولتين إذ أن إحداهما تمثل أحدث ما توصلت إليه البشرية من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية، بينما الأخرى ما زالت تدار بمنطق الحكم الفردي المرتبط بعائلة ملكية وخاضعة بالكامل لمفاهيم النظام الأبوي، إلا أن كلتاهما كانتا من أكثر الدول تشبثاً بالفلسفة البراغماتية وتطبيقاً للسياسة الواقعية الأمر الذي وطَّد العلاقات بينهما ومنح ثباتاً واستقراراً لسياسة واشنطن تجاه الرياض.

٢ – **تطابق الحاجات والمطالب:** هناك تطابق شبه كامل ما بين حاجات ومطالب الطرفين، فالسعودية تمتلك ثروة نفطية هائلة وموقع استراتيجي متميز إلا أنها ضعيفة عسكرياً الأمر الذي يجعلها محط أنظار الأطماع الإقليمية والدولية ويتركها في حاجة دائمة إلى حلفاء أقوياء يوفروا لها الحماية، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر تكتل رأسمالي صناعي في العالم والدولة الأقوى فيه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي بحاجة لاستمرار تدفق النفط –وبخاصة نفط الخليج العربي– بأسعار مستقرة ومعقولة.

٣ – إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت تسعى لإثبات الفكرة القائلة بإمكانية إقامة علاقة ناجحة ومستقرة ومثمرة بينها وبين الدول الإسلامية، وبأنها – أي أمريكا – ليست عدوة للشعوب الإسلامية والعربية، وكانت ترى في علاقاتها الممتازة مع السعودية دليلاً حياً على صوابية وفائدة هذا التوجه، وأنموذجاً يمكن الاحتذاء به وبخاصة أن السعودية تحتضن أقدس البقاع الإسلامية، لذلك كانت واشنطن دائماً حريصة على إقامة أفضل العلاقات مع المملكة.

٤ – بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين شرقي شيوعي وغربي رأسمالي وبداية نيران الحرب الباردة لم يعد أمام الدول الضعيفة خيارات كثيرة وأصبح لزاماً عليها – إذا أرادت أن تنجو –الاختيار ما بين واشنطن وموسكو، ووفقاً لكل الحسابات الداخلية والإقليمية والسياسية والاقتصادية وحتى العقائدية لم يكن أمام الرياض سوى التحالف مع واشنطن.

٥ – على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تدخل بقوة إلى منطقة الخليج العربي إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلا أن تأسيس وتوثيق علاقاتها مع دول المنطقة لم يبدأ من الصفر، إذ أنها تعد الوريث الشرعي لكل ما أنجزته وأسسته الدول الغربية الاستعمارية وبخاصة بريطانيا.

٦ – الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من جهة، وكونها منطقة قلقة وغير مستقرة وتضم دولاً وقوى تعد من الأكثر عداءً للولايات المتحدة من جهة ثانية، يجعل

من إيجاد حليف موثوق بحجم وأهمية السعودية قضية غاية في الأهمية بالنسبة لصانع القرار الأمريكي.

٧ – أثبتت الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن أن القرار الأمريكي بالتحالف مع السعودية كان قراراً صائباً، فالسعودية بوضعها الداخلي المستقر والهادئ، وبثبات ووضوح الأسس الاستراتيجية لسياستها الخارجية، وبعدم تعرضها لهزات قوية لا سياسياً ولا اقتصادياً تعد حليفاً موثوقاً ومريحاً، على العكس من تحالفات وتجارب أمريكية أخرى مع بعض دول المنطقة مثل إيران التي انقلبت من حليف إلى عدو، ومصر التي كانت أوضاعها وتطوراتها الداخلية مصدر إزعاج وقلق للحليف الأمريكي.

لقد أسهمت هذه الأسس في تأسيس وانتاج علاقة استثنائية ما بين واشنطن والرياض بدأت منذ ثلاثينيات القرن العشرين حيث تشكلت الملامح الأولى للعلاقات السعودية الأمريكية التي أثبتت أنها واحدة من أنجح علاقات التحالف الدولي في التاريخ المعاصر، ففي عام ١٩٣٣ وافق الملك عبدالعزيز آل سعود على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتنقيب عن النفط في أراضي المملكة (سنبل، ٢٠٠٩، صفحة ١١٢) ، ومن أجل إنجاز هذه المهمة تم تأسيس شركة (سوكال) الامريكية – تغير اسمها الى شركة النفط العربية الامريكية Arabian-American Oil Company (أرامكو) عام ١٩٤٥ – لتصبح واحدة من أهم ركائز العلاقة الوثيقة بين الطرفين، وفي عام ١٩٤٠ تم إقامة علاقات دبلوماسية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (جريسون، د. ت، الصفحات ١٣ – ١٤)، ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا تمكنت تلك العلاقة من إثبات قوتها ومتانتها واجتازت بنجاح كل الاختبارات والصعاب التي واجهتها، كما إن نجاح هذه العلاقة كان يعكس بشكلٍ أو بآخر وفي الكثير من جوانبه نجاح ونجاعة السياسة الخارجية التي تبنتها واشنطن في تعاملها مع المملكة. إذ استطاعت تلك السياسة أن تدعم وتعزز التحالف الثنائي خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وظهرت إلى النور نظرية نيكسون للأمن الخليجي والمعروفة

بسياسة (العمودين المتساندين) والمقصود بها العمود السعودي والعمود الإيراني في زمن الشاه، وقد تمكن التحالف السعودي الأمريكي من مواجهة التحديات وتجاوز بعض الهزات التي تعرض لها وبخاصة خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ وما ترتب عليها من إيقاف تصدير النفط العربي احتجاجاً على الموقف الأوربي والأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي (Ghada, 2019, p. 3) .

كانت نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات قد شهدت عدداً من الأحداث والتطورات أهمها قيام الثورة الإيرانية والاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، وقد أسهمت هذه الأحداث في دفع العلاقات بين الجانبين إلى مستوى جديد، وجعلت منطقة الخليج العربي بعامة والسعودية بخاصة تحتل مكاناً متميزاً في السياسة الخارجية الأمريكية وفي ذهن وحسابات صانع القرار السياسي ليتبلور في نهاية المطاف مبدأ مهم جداً في السياسة الخارجية الأمريكية عرف بمبدأ "كارتر" والذي ينص على: (إن أي تهديد لأمن الخليج سوف يعد بمثابة اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الحيوية، وان مثل هذا الاعتداء سيجابه بالوسائل الضرورية المناسبة، والتي تتضمن استخدام القوة العسكرية) (يوسف و الصباغ، ٢٠٠٣، صفحة ٦٢). ومن أجل وضع هذا المبدأ موضع التطبيق قامت الولايات المتحدة بإنشاء ما يسمى بقوة الانتشار السريع لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي (Lafeber, 1997, pp. 279 – 280).

وفي عهد الرئيس (رونالد ريغن Ronald Regan ١٩٨١ – ١٩٨٩) التزمت الإدارة الأمريكية بمبدأ كارتر وعملت على تطويره وأضافت إليه سياساتٍ وخططاً جديدة بهدف مواجهة الأخطار التي تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة (يوسف و الصباغ، ٢٠٠٣، صفحة ٦٣) .

لقد نظر صانع القرار الأمريكي إلى انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي ودخول العالم مرحلة القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفه دليلاً واضحاً على صواب توجهاتها السياسية والاقتصادية ونجاعة سياستها

الخارجية، لذلك كان هناك سعي واضح خلال عقد التسعينيات من أجل تعزيز تلك السياسة والتركيز على دعم وتقوية الروابط والعلاقات مع حلفاء واشنطن وأصدقائها ومنهم المملكة العربية السعودية، وبخاصة أن ذلك العقد كان قد بدأ بتعاون وثيق ما بين واشنطن والرياض خلال حرب الخليج الثانية هذا التعاون الذي أكد للولايات المتحدة أهمية الاحتفاظ بحليف مثل السعودية، فازدادت العلاقات بين الجانبين قوةً ورسوخاً وتصاعدت وتيرة التعاون في مختلف المجالات وبخاصة في الميادين العسكرية والأمنية والاقتصادية واستمر هذا الخط التصاعدي في العلاقات حتى مجيء إدارة بوش الابن (محمود) .

أرادت إدارة بوش الابن وفريقها من المحافظين الجدد تدشين عصر الهيمنة الأمريكية المطلقة، وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ لكي تخرج نظريات الهيمنة من حيز الأفكار إلى أرض الواقع، ولكي تؤسس لسياسة خارجية أمريكية قائمة على الإملاء والتهديد والوعيد واستخدام القوة الخشنة والوسائل العسكرية في إدارة علاقاتها الدولية. وقد عانت السعودية من بعض الضغوط الأمريكية فيما يتعلق بمطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي وقضايا مكافحة الإرهاب (Sniegoski, 2008, p. 206) ، وكان من المتوقع أن تزداد تلك الضغوط بل وتبلغ مديات ربما تهز أسس العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، إلا أن تعثر المشروع الأمريكي في العراق أجبر واشنطن على العودة إلى سياستها التقليدية مع الحلفاء، ولتعود السعودية لتحتل مكانها المميز وأهميتها الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثاني

مبدأ أوباما وسياسة واشنطن تجاه الرياض

لقد تبنت إدارة أوباما سياسة خارجية مختلفة ومغايرة لتلك التي تبنتها وطبقتها إدارة بوش الابن تسعى إلى تقليل الاشتباك الأمريكي مع ملفات المنطقة وقضاياها الساخنة والحد من التواجد فيها، والعمل على سحب القوات الأمريكية من العراق، والتركيز على الداخل الأمريكي، والعودة إلى مفهوم القيادة الجماعية والتعاون الدولي، وعدم التفرد أو التصرف بشكلٍ أحادي، وإعادة تفعيل وتوظيف القوة الناعمة والجهد الدبلوماسي في حل المشاكل والتصدي للتحديات المختلفة، والأهم من كل ذلك تبلور وظهور مبدأ جديد حاكم وموجه لسياسة واشنطن الخارجية عرف بـ(مبدأ أوباما) وكان العنوان الرئيس لهذا المبدأ هو الانسحاب قدر الإمكان من الساحة الدولية والانكفاء نحو الداخل، إذ يرتكز على عدد من المنطلقات التي تدور في مجملها حول الابتعاد عن الاشتباك الخشن مع العالم الخارجي وعدم استخدام القوة العسكرية إلا في حالات الضرورة القصوى وضمن حالة من التعاون والتحالف الدولي، وأن تكون موجهة لتحقيق أهداف محددة ومعقولة ومشروعة، ومحكومة بسقف زمني واضح ومحدد، وعدم تكرار – لأي سبب وتحت أي ظرف – التجربة القاسية التي اختبرتها الولايات المتحدة في العراق، وتحسين صورة الولايات المتحدة وبخاصة في العالم الإسلامي، واعتماد المقاربة الدبلوماسية والطرق السلمية بوصفها الخيار الأول في حل أو احتواء المشاكل والتحديات الدولية وفي الحفاظ على المصالح الأمريكية الحيوية، والتخلي عن طروحات الهيمنة العالمية والفكر الامبراطوري والإملاء السلطوي والعقلية الانفرادية، وتعزيز مفاهيم التعاون الدولي والعمل المشترك والقيادة الجماعية والتنسيق مع الحلفاء والأصدقاء (Tierney, 2012, pp. 2 – 3) .

إن منطقة الشرق الأوسط بعامة والمنطقة العربية بخاصة كانت وما زالت وستبقى واحدة من أهم ميادين السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن أن ورطة أمريكا في

هذه المنطقة – احتلال العراق – كانت السبب الرئيس لتبلور وظهور (مبدأ أوباما)، لذلك كان من الطبيعي أن يظهر الأثر الأكبر لهذا المبدأ في هذه المنطقة وفي سياسات واشنطن تجاه دولها ومنها المملكة العربية السعودية. إذ وكما ذكرنا سابقاً فإن العلاقات السعودية – الأمريكية تعد واحدة من أنجح العلاقات بين دولتين من بيئتين مختلفتين كلياً، وذلك يعود إلى الأسباب والمعطيات التي تطرقنا إليها آنفاً، وهذا يعني أن سياسة واشنطن تجاه الرياض ستتأثر بشكلٍ كبير بضوابط ومحددات (مبدأ أوباما) لذلك – وكما سنرى – ستتأرجح ما بين توترٍ لا يصل إلى درجة القطيعة وتفاهمٍ دون مستوى التحالفات السابقة.

ولمزيد من التوضيح نقول أن تحقيق الكثير من الأهداف التي توخاها مبدأ أوباما كان يتطلب من السياسة الخارجية الأمريكية أو يفرض عليها ممارسة سياسة مزدوجة تجاه المملكة العربية السعودية فهي الحليف الذي تبقى الحاجة إليه قائمة لتنفيذ البعض من تلك الأهداف من جهة، وفي الوقت ذاته هي الدولة التي قد تعيق تحقيق البعض الآخر من جهةٍ أخرى. فعلى الرغم من رغبة إدارة أوباما بالتقليل من التواجد الأمريكي في المنطقة وفك الاشتباك الضار مع قضاياها المعقدة، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك الإدارة ستتخلى عن المصالح الاستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة بالنفط وأمن الخليج والممرات المائية واستقرار المنطقة بشكلٍ عام فهذه ثوابت وخطوط حمراء لا يمكن المساس بها ولا تتغير بتغير الإدارات الأمريكية. إذن فالمعادلة التي أرادت إدارة أوباما تطبيقها تقتضي تقليل التواجد الأمريكي مع عدم المساس بالمصالح الاستراتيجية، وهنا تبرز الحاجة الماسة لحلفاء موثوقين يساعدون على تحقيق طرفي المعادلة والسعودية تأتي في مقدمة هؤلاء الحلفاء نظراً للتاريخ التحالفي الطويل والناجح بين الجانبين، ونظراً للمميزات التي تتمتع بها السعودية.

يضاف إلى ذلك أن إدارة أوباما أرادت أن تفتح صفحة جديدة أو بداية جديدة مع العالم الإسلامي، وهذا ما أعلنه الرئيس أوباما في خطابه التاريخي الذي حمل تسمية " A New Beginning " " بداية جديدة " والذي ألقاه في القاهرة في الرابع

من حزيران / يونيو عام ٢٠٠٩، وأكد فيه على ضرورة التعاون البناء والاحترام المتبادل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والعالم الإسلامي من جهةٍ أخرى إذ جاء في خطابه " لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي استناداً إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن أمريكا والإسلام لا يعارضان بعضهما بعضاً، ولا داعي أبداً للتنافس بينهما، بل إن لهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها ألا وهي مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل إنسان . . . "، وركز أيضاً على ضرورة إزالة أسباب العداء وسوء الفهم بين الجانبين، وامتدح الدين الإسلامي بوصفه ديناً للسلام والتسامح (White House, 2009) . ومن الطبيعي أن تعامل إدارة أوباما الإيجابي مع السعودية ومدى متانة علاقاتها مع الرياض سيكون بمثابة اختبار لصدقية وجدية الرئيس أوباما في بدايته الجديدة، نظراً للأهمية التي لا تضاهى للسعودية من الناحية الدينية، ولموقعها المتميز في الخارطة الشعورية للمسلمين ودورها المحوري في العالم الإسلامي، ولقدرتها على المساعدة في تحويل فكرة (البداية الجديدة) إلى واقع ملموس.

وهناك أيضاً ملف قضية السلام العربي–الإسرائيلي هذه القضية التي حاول جميع الرؤساء الأمريكان وضع بصمتهم عليها ودفعها للأمام، ولم يشذ أوباما عن هذه القاعدة إذ كان يعي جيداً أن عليه أن يبذل جهوداً – كأسلافه – ويجرب حظه في هذا الملف المعقد، فضلاً عن أن دعوته لإيجاد (بداية جديدة) مع العالم الإسلامي كانت تفرض عليه التحرك باتجاه إيجاد حل مقبول للصراع العربي الإسرائيلي، وكان أوباما يدرك أن السعودية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال بل هي واحد من أهم مفاتيح هذه القضية، لذلك فأن وجود علاقات قوية معها كان من شأنه أن يسهل كثيراً من مهمة إدارة أوباما إذا ما أرادت أن تحقق شيء يذكر أو تقدم ملموس في المسار الشائك للسلام العربي الإسرائيلي.

هذا فضلاً عما شهدته المنطقة العربية خلال الولاية الأولى لإدارة أوباما من أحداث وتطورات خطيرة تمثلت بتفجر ثورات الربيع العربي، وتهاوي وسقوط الكثير من

الأنظمة العربية، واندلاع المواجهات المسلحة والحروب الأهلية كما حدث في سوريا وليبيا واليمن وغيرها، وظهور التنظيمات المتطرفة ومنها تنظيم (داعش) الذي تمكَّن من السيطرة على مساحات شاسعة في سوريا والعراق وأصبح يشكل مصدر تهديد خطير على المستويين الإقليمي والدولي. لقد أسهمت تلك الأحداث في عرقلة تنفيذ مبدأ أوباما وزادت من صعوبة تطبيقه، وأظهرت حاجة واشنطن الملحة للتنسيق والتعاون الوثيق مع حلفائها التقليديين وعلى رأسهم السعودية من أجل تطويق أحداث المنطقة وتطوراتها المخيفة والسيطرة عليها.

وهكذا نرى أن مبدأ أوباما والتطورات على أرض الواقع كانت تدفع باتجاه تحسين وتقوية العلاقات، إلا أنه ومن جهةٍ أخرى فإن المبدأ ذاته وبعض التطورات والأحداث الأخرى كانت تساعد على خلق مناخات تشجع على اتباع سياسات أمريكية متشنجة وغير مريحة تجاه الرياض، فأوباما كان يسعى إلى تحسين صورة الولايات المتحدة وإلى تقليل التواجد الأمريكي وغلق الملفات المزعجة في منطقة الشرق الأوسط أو عدم الانخراط بها بقوة، ولتحقيق ذلك كان عليه أن يقلل من التوتر مع خصوم الولايات المتحدة وعلى رأسهم إيران، وفي هذه النقطة سيتقاطع مبدأ أوباما حتماً مع المصالح السعودية وسيؤثر سلباً على سياسة واشنطن تجاه الرياض، والأمر ذاته ينطبق على تعامل أوباما مع تطورات الأزمة السورية واليمنية.

كذلك فإن واحداً من أهم أسباب قوة العلاقات السعودية الأمريكية ومتانتها يتمثل بالموثوقية والالتزام العالي بين الجانبين، وبالأخص من جانب الولايات المتحدة والتزامها التاريخي بتأمين وحماية أمن ومصالح السعودية بخاصة والخليج العربي بعامة من أي تهديد خارجي سواء كان إقليمياً أو دولياً، بينما طروحات مبدأ أوباما ومآلاته قد تهدد هذا الأساس المتين الأمر الذي سيقود حتماً إلى توتر في العلاقات واختلاف في الرؤى وتشنج في السياسات. فضلاً عن رؤية إدارة أوباما المختلفة مع رؤية السعودية فيما يتعلق بمطالب الإصلاح السياسي والحريات وحقوق الإنسان وبخاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي.

المبحث الثاني

الملفات والقضايا المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية

كل هذه المعطيات أثرت بشكلٍ واضح في سياسة إدارة أوباما تجاه السعودية، ويمكن تتبع وتشخيص الملامح الرئيسة لهذه السياسة من خلال استعراض ودراسة وتحليل طريقة تعاطي واشنطن مع عدد من الملفات المهمة والمؤثرة في العلاقة بين الجانبين، ومن أهم هذه الملفات:

أولاً: حقوق الإنسان ومشاريع الإصلاح

كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ولعقود طويلة خاضعة لاعتبارات المصالح الاستراتيجية وبخاصة النفط – تدفقاً وأسعاراً – وطرق المواصلات وأمن الخليج والمنطقة بعامة، وقد بقيت هذه المصالح هي البيئة الحاضنة والموجهة لسياسة واشنطن تجاه الرياض طيلة النصف الثاني من القرن العشرين ولم يكن للقضايا المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية أي تأثير نظراً لظروف الحرب الباردة والصراعات والاضطرابات التي كانت تعصف بالمنطقة وتقديم القضايا الأمنية والعسكرية على كل القضايا الأخرى. إلا أنه مع انتهاء الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة عام ١٩٩١ ظهرت بعض التوجهات والأصوات التي بدأت تطالب بالتركيز على تلك القضايا والملفات المهملة، ومع وصول إدارة جورج بوش الابن للحكم ووقوع أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت تلك الأصوات أكثر ارتفاعاً بل وتحولت إلى أصوات آمرة ومهددة ومن أعلى المستويات في البيت الأبيض، إذ فرضت تلك الإدارة على المنطقة عدداً من مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي واضطرت الكثير من الأنظمة العربية – ومنها السعودية – للتجاوب معها ولو شكلياً (عبدالله، ٢٠٠٤، صفحة ٢٦) ، إلا أنه مع ظهور ملامح الفشل الأمريكي في العراق بدأت تلك المشاريع والأصوات بالتراجع، وعندما تحول الفشل إلى هزيمة ساحقة للمشروع الأمريكي في المنطقة عادت تلك الملفات والمشاريع إلى دائرة الإهمال والنسيان (محمود، الاحتلال الأمريكية للعراق وانعكاساته على العلاقات السعودية – الأمريكية ، ، ٢٠٠٧، صفحة ٣٥٠) ، بل وأصبحت ملفات لا يرغب أي صانع قرار

أمريكي بإثارتها أو التطرق إليها إلا في أضيق نطاق وضمن حدود الممكن وباتباع أساليب النصح وتقديم المشورة، وفي أسوء الأحوال ممارسة بعض الضغوط.

وهذا ما طبقته والتزمت به إدارة أوباما إذ لم تتجاوز نطاق التصريحات وبعض الإدانات والانتقادات وبخاصة التي كانت تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية في تقاريرها السنوية لحقوق الإنسان حول العالم، حيث دأبت على توجيه الانتقادات للسعودية حول قضايا الديمقراطية والسجناء السياسيين، والتعذيب والاعتقال والتعسفي والتغييب القسري، واعتقال نشطاء حقوق الإنسان، والإصلاحيين المعارضين للحكومة، والقيود المفروضة على حرية التعبير والتضييق على الحريات الفردية، والتمييز بين الجنسين والانتقاص من حقوق المرأة (U. S. Department of State,) . وقد تدخلت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في تطليق طفلة تبلغ ثمانية أعوام من زوجها الذي تجاوز الخمسين من عمره عندما اتصلت ببعض المسؤولين السعوديين وضغطت عليهم من أجل إنهاء هذه المسألة وبالفعل تم ما أرادت (كلينتون، ٢٠١٥، صفحة ٣٤٢) .

وفي عام ٢٠١٣ انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية وأعربت عن قلقها الشديد من طريقة التعامل مع المدون والناشط الليبرالي السعودي رائف بدوي مؤسس موقع (الشبكة الليبرالية السعودية الحرة) على الانترنت إذ تم الحكم عليه بالسجن سبع سنوات و(٦٠٠) جلدة، – رفعت العقوبة فيما بعد ١٠ سنوات وغرامة ربع مليون دولار والف جلدة – ، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية " نعتقد أنه عندما يعتبر كلام عام مخالفة سواء كان عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى، فإن أفضل طريقة للتعامل مع القضية هو الحوار المفتوح والنقاش الصريح " (امريكا قلقة ازاء الحكم بسجن وجلد المدون السعودي رائف بدوي) .

وعند قيام اوباما بزيارة السعودية لتقديم واجب العزاء بوفاة الملك عبدالله في السابع والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٥، أكد على أهمية الحفاظ على علاقات متينة مع المملكة العربية السعودية، التي وصفها بالحليف الاستراتيجي، غير أن الرئيس الأمريكي شدد من جهة أخرى على أن أمريكا ستستمر في الضغط على السعودية وحلفاء آخرين في قضية حقوق الإنسان وستوازن بين ذلك وبين المحادثات الخاصة

بمكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي. وأدلى أوباما بهذه التصريحات في مقابلة مع شبكة C. N. N. التلفزيونية الامريكية. كما قال أوباما "ما أجده فعالا مع كل الدول الأخرى التي نعمل معها هو ممارسة ضغط متواصل ومتسق حتى ونحن نقوم بما ينبغي القيام به". واستطرد "وفي أحيان كثيرة هذا يجعل حلفاءنا يشعرون بعدم الارتياح، هذا يشعرهم بالإحباط وعلينا في أحيان كثيرة أن نوازن بين حاجتنا إلى التحدث معهم عن قضايا حقوق الانسان وبين مخاوف وشيكة لدينا متعلقة بمكافحة الارهاب أو التعامل مع الاستقرار الاقليمي ". غير أن أوباما تجنب الإجابة بشكل مباشر عما إذا كان سيناقش قضية الناشط السياسي والمدون السعودي رائف بدوي. تصريحات أوباما التي تتسم بالحذر في ما يخص ملف حقوق الإنسان في السعودية تبرز صعوبة التطرق إلى هذا الملف الحساس، الذي من شأنه أن يؤثر على تطور العلاقات الثنائية بين البلدين. فرغم موجة الانتقادات الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في السعودية وخاصة في ظل قضية المدون رائف بدوي، إلا أن الموقف الرسمي الأمريكي ظل متحفظا في هذا الشأن (https://www.dw.com/a) .

ثانياً: قانون جاستا

في السابع عشر من أيار/ مايو عام ٢٠١٦ أقر مجلس الشيوخ الأمريكي قانوناً عرف بقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (Justice Against Sponsors of Terrorism Act) أو ما بات يعرف اختصاراً بقانون (جاستا)، وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب الأمريكي في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ . وبموجب هذا القانون أصبح بإمكان المواطنين الأمريكان رفع دعاوى قضائية ضد الدول التي يعتبرونها ضالعة أو مشتركة في العمليات الإرهابية الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن القانون لا يذكر أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أو المملكة العربية السعودية، إلا أنه سيسمح ضمنياً برفع دعاوى قضائية ضد المملكة من قبل الضحايا وأسرهم (Hubbard, 2016) .

وقد وقفت إدارة أوباما بالضد من هذا القانون، وأكد الرئيس أوباما على الضرر الكبير الذي يمكن أن يلحقه مثل هذا القانون بالعلاقات الوثيقة التي تربط واشنطن بحلفائها وأصدقائها وعلى رأسهم السعودية وأردف قائلاً: "إن جاستا من خلال تعريضه

هؤلاء الحلفاء والشركاء إلى هذا النوع من رفع الدعاوى في المحاكم الأمريكية، فإنه يهدد بالحد من تعاونهم في قضايا الأمن الوطني الرئيسة بما في ذلك مبادرات مكافحة الإرهاب، في وقت حاسم نسعى فيه إلى بناء التحالفات وليس خلق الانقسامات". من جانب آخر وجّه مسؤولون أميركيون خطاباً مفتوحاً للرئيس باراك أوباما وأعضاء الكونغرس اعتبروا فيه أن "جاستا" يقوض علاقة الولايات المتحدة بالسعودية وسيضر بمصالحها، وجاء في الخطاب أنه "لا يوجد أي دليل على تورط السعودية بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي كانت وراء مشروع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب المعروف بـ(جاستا) (The White House, 2016) ، لذلك فقد عمد أوباما إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد هذا القانون، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكي تمكَّن من إبطال الفيتو الرئاسي بعد أن صوَّت بأغلبية الثلثين لصالح القانون ليصبح بعد ذلك نافذ المفعول (Steinhauer & Hirchfeld, 2016) .

لقد أبدت السعودية انزعاجها الشديد من قانون جاستا، إذ عقد مجلس الوزراء السعودي اجتماعاً في الثالث من تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦ لمناقشة تداعيات القانون، وبعد انتهاء الاجتماع قال وزير الثقافة والإعلام عادل بن زيد الطريفي في بيان إن اعتماد قانون جاستا "يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي الذي تقوم فيه العلاقات الدولية على مبدأ المساواة والسيادة"، وأضاف بيان الوزير " من شأن إضعاف الحصانة السيادية التأثير سلبا على جميع الدول بما في ذلك الولايات المتحدة"، وأعرب الطريفي عن " الأمل في أن تسود الحكمة وأن يتخذ الكونغرس الأمريكي الخطوات اللازمة من أجل تجنب العواقب الوخيمة والخطيرة التي قد تترتب على سن قانون جاستا (قانون جاستا الأمريكي، السعودية تحذر الكونغرس من " عواقب وخيمة وخطيرة ") ، وسبب القانون توترا كبيرا في العلاقات الامريكية حتى قبل تمريره، إذ هددت السعودية بخفض حجم استثماراتها في الولايات المتحدة، وأفاد عضو لجنة الشؤون القضائية في مجلس الشيوخ السناتور جون كورنين أن السعودية دفعت أموالا طائلة عبر جماعات الضغط والعلاقات العامة الأمريكية لمنع صدور القانون، وهددت الحكومة السعودية ببيع ما يصل إلى ٧٥٠ مليار دولار في سندات الخزينة الأمريكية

للأوراق المالية وغيرها من الأصول إذا تم تمرير مشروع القانون (قانون جاستا: عبء على ترامب في سياسته مع السعودية؟) .

ثالثاً: مبيعات الأسلحة

كانت إدارة أوباما – حالها حال جميع الإدارات الأمريكية السابقة – تدرك جيداً الأهمية الكبيرة والاستثنائية للسعودية في ضمان أمن واستقرار المنطقة، وفي الحفاظ على المصالح الأمريكية الاستراتيجية، وفي خلق بيئة مؤاتية ومريحة يستطيع أن يتحرك ويستثمر بها الفاعل السياسي الأمريكي بارتياح وبحرية وبفاعلية أكبر. كما أن إدارة أوباما ونتيجة لرغبتها في الإقلال من حضورها وتواجدها في المنطقة كانت تعي تماماً أهمية وضرورة تقوية حلفائها التقليديين بالشكل الذي يساعدهم على مواجهة التحديات الإقليمية والحفاظ على أمن المنطقة والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقهم والتي ستزداد بالتأكيد بعد الانسحاب الأمريكي، لذلك كانت واشنطن حريصة على تزويد حليفها التقليدي – السعودية – بكل ما تحتاج إليه لتكون على قدر المسؤولية، وكان التسليح والأنظمة الدفاعية من أهم الاحتياجات السعودية، والتي حرصت واشنطن على تلبية الكثير منها (عبدالله ز.، ٢٠١٩، الصفحات ١٥١ – ١٥٢) .

فخلال المدة ما بين ٢٠٠٩ – ٢٠١٦ كان هناك نحو (٢٠) إخطار موجه من وكالة التعاون الأمني والدفاعي (The Defense Security Cooperation Agency) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية إلى الكونغرس بشأن الموافقة على بيع أسلحة ومعدات وتجهيزات عسكرية وبرامج تدريب للسعودية، كما كانت هناك وخلال الفترة ذاتها (١٢) صفقة وافقت عليها وزارة الدفاع الأمريكية كانت تتضمن بيع العديد من الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية للحليف السعودي (Agency) . وخلال المدة ٢٠١١ – ٢٠١٥ استحوذت السعودية على حوالي ١٠% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة للدول الأجنبية بزيادة قدرها ٢٧٥% مقارنة بالفترة ما بين ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ (Council on Foreign Relations: U. S) – Saudi Relations، ٢٠١٧) ، ففي عام ٢٠١٠ تم الإعلان عن أن الولايات المتحدة ستعقد أضخم صفقة سلاح في تاريخها مع المملكة العربية السعودية تصل قيمتها إلى (٦٠) مليار دولار، وبموجب هذه الصفقة ستحصل الرياض على (٨٤)

طائرة جديدة من طراز (ف ١٥) فضلاً عن تحديث (٧٠) أخرى، وشراء ثلاثة أنواع من المروحيات (٧٠) منها من طراز أباتشي و(٧٢) من نوع بلاك هوك و(٦٣) من طراز ليتل بيرد، وتتزامن هذه الصفقة مع محادثات لإتمام صفقة أخرى في المجال العسكري البحري والدفاع الصاروخي بقيمة (٣٠) مليار دولار (صفقة سلاح امريكية للسعودية بـ ٦٠ مليار دولار) . ووفقاً لدراسة أعدتها خدمة أبحاث الكونغرس، وهي قسم تابع لمكتبة الكونغرس، فإن السعودية والإمارات وسلطنة عمان هي أكثر الدول شراءً للأسلحة الأمريكية عام ٢٠١١ وبكميات قياسية، كما اعتبرت السعودية أكبر مشتر للأسلحة بين الدول النامية إذ أبرمت صفقات بقيمة (٣٣.٧) مليار دولار في ٢٠١١ تلتها الهند بمشتريات تبلغ(٦.٩) مليار دولار ثم الإمارات بصفقات بقيمة(٤.٥) مليار دولار (صفقات سعودية ترفع مبيعات الأسلحة الأمريكية لمستوى قياسي) . وفي تشرين الأول / اكتوبر عام ٢٠١٣ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن عزمها بيع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أسلحة وذخائر بقيمة (١١) مليار دولار، تتضمن أسلحة وذخائر لتجهيز طائرات (إف ١٥) و(إف ١٦)، وقد أشار البنتاغون إلى أن هذه الصفقة "ستسهم في تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة " (صفقة أسلحة أمريكية للسعودية والإمارات، ٢٠١٣). وفي أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ أبلغت إدارة أوباما الكونغرس عن نيتها بيع أسلحة للسعودية بقيمة (٢٢) مليار دولار بما في ذلك سفن مقاتلة متعدد السطوح تصل قيمتها إلى أكثر من (١١) مليار دولار، ودبابات قتال رئيسة أبرامز من نوع (M1) فضلاً عن أعتدة وذخائر . (Blancher, 2016, p. 16)

وفي قمة كامب ديفيد الخليجية الأمريكية التي عقدت عام ٢٠١٥ قدم أوباما وعوداً اشتملت بمساعدة دول الخليج للتكامل في أنظمة دفاعية بالصواريخ البالستية وتعزيز الأمن الإلكتروني والبحري، وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير: " الرئيس أوباما والملك سلمان ناقشا في البيت الأبيض عام ٢٠١٥ التسليم السريع المحتمل لتكنولوجيا عسكرية وأنظمة أسلحة أمريكية للسعودية" (جلود، ٢٠٢٠، صفحة ٣١) .

المبحث الثالث

أثر الأزمات الإقليمية على سياسة واشنطن تجاه الرياض

شهدت المنطقة خلال فترة إدارة أوباما الكثير من الأحداث والتطورات التي لم تشهد لها مثيلاً في العصر الحديث، وكان تفجر ثورات الربيع العربي من أهم هذه الأحداث وأكثرها خطورة فهو الحدث الرئيس الذي ارتبطت به ودارت في فلكه باقي الأحداث والأزمات، وقد أثرت هذه الأحداث بشكلٍ كبير على سياسة واشنطن تجاه الرياض وأدت إلى توتر العلاقات بين الجانبين.

١. الأزمة السورية:

لقد كانت الأزمة السورية واحدة من أهم هذه الأزمات وأخطرها، والسبب في ذلك يعود إلى أن الأزمة أو الثورة السورية تختلف في طبيعتها وامتداداتها وتداعياتها عن باقي الثورات التي شهدتها المنطقة العربية، فهي لم تكن مجرد صراع بين دكتاتور وشعبه بل كانت تستبطن صراعاً إقليمياً ما بين المحور الإيراني والمحور السعودي، وتنافساً دولياً ما بين روسيا وحلفائها من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهةٍ أخرى، كذلك كان هذا الصراع من أكثر الصراعات دموية ووحشية والمواجهة بين أطرافه كانت مواجهة صفرية، الكلمة الفصل فيها للسلاح والقوة الغاشمة وليس من سبيل لإيجاد حلول وسطى أو مخارج دبلوماسية، فضلاً عن استمرار الصراع لسنوات عديدة لم يستطع خلالها النظام ولا المعارضة أن يحسم المعركة لصالحه.

كل ذلك جعل من الأزمة السورية أزمة مزعجة لصانع القرار الأمريكي ومؤثرة على سياسة واشنطن الخارجية، فإدارة أوباما الراغبة بالانسحاب من المنطقة والإقلال من التواجد الأمريكي فيها واستخدام الوسائل السلمية والدبلوماسية، والرافضة لتكرار خطأ إدارة جورج بوش الابن المتمثل بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية ومحاولة إعادة بناء دول منهكة، لم تكن تستطيع ولا تريد أن تتدخل بشكلٍ حاسم وقوي في الأزمة السورية لأن مثل هذا التدخل قد يجرها إلى ورطة شبيهة بالورطة العراقية ويؤدي بها إلى أن تتورط بحرب طويلة الأمد. إلا أنه ومن جهةٍ أخرى فإن هذا الانكفاء والتراجع الأمريكي سيشجع خصوم واشنطن على التصلب في مواقفهم والتمادي أكثر في

عدوانيتهم وغطرستهم، وسيؤدي إلى انزعاج وخيبة أمل حلفائها وأصدقائها وعلى رأسهم السعودية، وهذا أيضاً لم تكن واشنطن تريده.

وفقاً لهذه المعطيات اختارت إدارة أوباما أن تسلك مسلكاً وسطا فلا هي تدخلت بقوة وبالشكل الذي يؤثر فعلاً في مسار الأزمة السورية، ولا هي نفضت يدها بالكامل، بل عمدت إلى تبني أساليب الضغط السياسي والدبلوماسي وفرض العقوبات والتهديد والوعيد والتلويح باستخدام القوة من دون أن تكون هناك أية تحركات جدية على أرض الواقع، الأمر الذي أثار انزعاج السعودية وجعلها تشكك في قدرة الولايات المتحدة على الالتزام بدورها التاريخي في حماية المنطقة، وقد حذر رئيس المخابرات السعودي آنذاك الأمير بندر بن سلطان بأن المملكة ستجري تغييراً كبيراً في علاقتها مع الولايات المتحدة احتجاجاً على عدم تحركها في الملف السوري، وعدم تدخلها الفاعل في الحرب الدائرة فيها، وعدم اتخاذها اجراءات فعالة ضد بشار الأسد، ومبادراتها للتقارب مع إيران، وقد وصف الأمير تركي الفيصل سياسة أوباما في سوريا بأنها "جديرة بالرثاء "، وسخر من الاتفاق الأمريكي الروسي للتخلص من أسلحة الأسد الكيمياوية، وقال إنها "حيل" لتفادي قيام أوباما بتحرك عسكري ضد نظام الأسد (Baker & Strobel, 2013) . كما أرسل الملك عبدالله رسالة إلى الرئيس أوباما قال فيها "إن مصداقية أمريكا ستكون على المحك إذا تركت الأسد ينتصر" (احمد، ٢٠٢٠، صفحة ١٦٢) .

على الرغم من ذلك حاولت الولايات المتحدة أن تنسق وتتعاون إلى حدٍ ما مع السعودية فيما يتعلق بالأزمة السورية، ففي الثامن والعشرين من آذار عام ٢٠١٤ قام أوباما بزيارة السعودية وكانت القضية السورية من ضمن جدول أعماله، وقد صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي بنيامين رودس (Benjamin B. Rhodes) الذي كان مرافقاً لأوباما في تلك الزيارة قائلاً: "إن إدارة أوباما ستعزز من دعمها للمعارضة السورية المعتدلة وتقوي من موقعها في مواجهة النظام والجماعات المتطرفة" وأضاف "لقد عززت الولايات المتحدة تنسيقها وعملها مع المملكة العربية السعودية بشأن القضية السورية "، وكانت هذه التصريحات تهدف إلى استرضاء السعودية وامتصاص

غضبها من الموقف الأمريكي (Arab center for research & policy studies, 2014, pp. 2-3) . وقد شاركت السعودية بعمليات القصف الجوي للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد (داعش) في سوريا، ووافقت المملكة على استضافة العناصر الذين ستدربهم الولايات المتحدة، وعندما طالبت السعودية بتزويد المعارضة المعتدلة في سوريا بصواريخ مضادة للطائرات رفضت إدارة أوباما ذلك بسبب خشيتها من أن تصل هذه الأسلحة إلى أيدي الجماعات المتشددة (جلود، ٢٠٢٠، صفحة ٢١) .

٢. أزمة البحرين:

أما فيما يتعلق بأزمة البحرين فقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر تجاوباً واتساقاً مع التوجهات السعودية، فعندما دخلت قوات درع الجزيرة البحرين في الخامس عشر من آذار عام ٢٠١١ بقيادة السعودية دافعت الولايات المتحدة عن هذا القرار، وأعلنت أن البيت الأبيض لا يعتبر دخول تلك القوات للبحرين بمثابة غزو بل بسبب التدخلات الإيرانية التي أدت إلى حدوث فوضى واضطرابات في هذا البلد، كما أعربت هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) وزيرة الخارجية الأمريكية عن تأييدها للموقف السعودي قائلة: " إن البحرين لها الحق السيادي في دعوة قوات مجلس التعاون الخليجي تنفيذا لاتفاقات الأمن والدفاع التي وقعتها " (Wehrey, 2013) ، وعندما سألها الصحفيون عن اختلاف الطريقة الأمريكية في دعم المسار الديمقراطي من بلدٍ لآخر وكانوا يقصدون البحرين بشكلٍ خاص أجابت كلينتون قائلة " من الحماقة اعتماد نهج واحد ذي مقاسات محددة من دون الأخذ في الحسبان الظروف الميدانية " (كلينتون، ٢٠١٥، الصفحات ٣٤٩ – ٣٥٠) .

٣. الأزمة اليمنية:

عندما اندلعت الأزمة اليمنية استمرت الولايات المتحدة بمسارها الإيجابي والمتعاون مع الرياض، إذ وقفت ومنذ الإيان الأولى للأزمة مع المطالب السعودية ودعمتها في إيجاد حل سلمي يرضي جميع الأطراف، وقد تمثل هذا الحل في المبادرة الخليجية التي تم توقيعها في الرياض في تشرين الثاني عام ٢٠١١ والتي نصت على

تنازل الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة لنائبه عبدربه منصور بعد اعطائه ضمانات بعدم الملاحقة القانونية، وما أن باشر منصور بمهام عمله حتى بدأت الأوضاع بالتدهور في اليمن لتشتعل بعد ذلك حرب أهلية تمكن خلالها الحوثيون وحلفاؤهم من فرض سيطرتهم على العاصمة صنعاء وأجبروا عبد ربة منصور على الاستقالة وفرضوا الإقامة الجبرية عليه، لينتقل بعدها إلى عدن ومن هناك غادر إلى السعودية (جلود، ٢٠٢٠، الصفحات ٢٦ – ٢٧).

نتيجة لهذه التطورات أعلنت السعودية في ٢٦ آذار/ مارس عام ٢٠١٥ عن انطلاق عمليتها العسكرية في اليمن المعروفة بـ (عاصفة الحزم) والتي كانت تهدف إلى إعادة الرئيس المنتخب والالتزام ببنود المبادرة الخليجية. ومنذ اليوم الأول لانطلاق العمليات العسكرية أعلنت الولايات المتحدة دعمها الواضح والصريح للسعودية، إذ أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي اوباما وافق على تقديم مساعدات لوجستية ومخابراتية لدعم العملية العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، وأضاف في بيان له " في حين أن القوات الأمريكية لا تشارك بعمل عسكري مباشر في اليمن دعما لهذا الجهد فإننا نؤسس خلية تخطيط مشتركة مع السعودية لتنسيق الدعم العسكري والمخابراتي الأمريكي"، كما أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي برناديت ميهان (Bernadette Meehan) على التعاون والدعم الأمريكي الكامل للسعودية ولباقي دول مجلس التعاون الخليجي (The White House, 2015) ، وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الدعم الأمريكي للسعودية منسق عبر (٤٥) عسكرياً أمريكياً في البحرين والسعودية والإمارات، يشرف عليهم الميجور جنرال كارل موندي (Carl Monday) نائب قائد قوات المارينز في الشرق الأوسط، وأشارت إلى أن الرئيس الأمريكي أوباما خول البنتاغون تقديم الدعم والمساعدة للحملة العسكرية السعودية (Mazzetti & Schmitt, 2016).

إن سياسة واشنطن تجاه السعودية في ضوء معطيات الأزمة السورية والبحرينية واليمنية تعد مثالاً بارزاً على تأثير مبدأ أوباما على السياسة الخارجية الأمريكية، فموقف أوباما من الأزمة السورية كان ترجمة لمحظورات ذلك المبدأ المنادية بعدم

التدخل العسكري والخشن في المنطقة والابتعاد قدر الإمكان عن مشاكلها الداخلية، وعدم التورط في حالات اشتباك إلا إذا كانت ضمن سقف زمني محدود وبأهداف محددة وواضحة ومعقولة، وبوجود حلفاء على الأرض مقتدرين وقادرين على تحمل أعباء المواجهة (Tierney, The Obama Doctrine and The Lessons of Iraq, 2012) ، وكل خصائص الأزمة السورية كانت على النقيض من ذلك كله، فالصراع فيها مفتوح وكل المؤشرات تؤكد أنه معقد وغير محدد الأهداف وطويل الأمد وربما يقود واشنطن إلى مواجهات إقليمية ودولية، فضلاً عن أن حلفاء واشنطن في المنطقة لا يمتلكون القدرة على فعل الكثير أو التأثير في تلك الأزمة بعكس خصومها (إيران وحزب الله)، أي أن واشنطن إذا أرادت التأثير جدياً بالأزمة السورية لم يكن أمامها من سبيل سوى أن تتدخل بالقوة العسكرية الأمريكية بشكلٍ مباشر، وهذا من المحظورات وفقاً لمبدأ أوباما. لذلك كله كان الأداء الأمريكي مخيباً لآمال حلفاء واشنطن ومثيراً لسخطهم وبخاصة السعودية.

أما الأزمة البحرينية واليمنية فقد تمتعت ببعض الخصائص التي تلبي متطلبات واشتراطات مبدأ أوباما، ومنها وجود حلفاء على الأرض – السعودية ودول الخليج الأخرى – سينهضون بعبء المواجهة ولن يكون على الولايات المتحدة سوى تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي وما يتعلق بقضايا التسليح والتدريب، كما أن الأهداف في هذه الأزمات أكثر وضوحاً وتحديداً وأكثر قابلية للتحقق، والتدخل الأمريكي الإيجابي فيها سيعزز ويدعم علاقات واشنطن مع حلفائها الخليجيين، وهم حلفاء شديدي الأهمية وفي منطقة مهمة جداً، وسيعمل على اصلاح الضرر الذي لحق بتلك العلاقات بسبب الأزمة السورية. لذلك كانت السياسة الخارجية الأمريكية متسقة إلى حدٍ كبير ومساندة لتعامل السعودية مع تلك الأزمات.

٤. الاتفاق النووي مع ايران

إن أهم عنصر ومرتكز من مرتكزات مبدأ أوباما والعنوان الرئيس لسياسته الخارجية هو التقليل من التواجد الأمريكي على المستوى العالمي والعمل على سحب أكبر قدر ممكن من القوات الأمريكية وفض الاشتباك مع القضايا والملفات التي

ألحقت ضرراً كبيراً بمصالح واشنطن وسمعتها وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، ولم تكن إدارة أوباما تستطيع أن تحقق مثل هذا الهدف بدون أن تجد حلاً للملف النووي الإيراني بشرط أن يتناسب هذا الحل ويتناغم مع منطلقات مبدأ أوباما، بمعنى أنه يجب أن يكون حلاً دبلوماسياً وسلمياً بعيداً عن القوة والسياسات المتشددة والخشنة، وأن يسهم في استقرار المنطقة ولا يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات ولا يساعد على مزيد من التغول الإيراني في المنطقة، وأن لا يتسبب بتراجع وتوتر في علاقات واشنطن مع حلفائها في المنطقة.

ومن أجل الوصول لهذا الهدف بدأت إدارة أواما ومنذ الأيام الأولى لتوليها السلطة بإرسال رسائل إيجابية للجانب الإيراني، إذ أعرب أوباما بعد فترة وجيزة من توليه منصب الرئاسة عن استعداد واشنطن لمد يدها لطهران وإعادة فتح ملف التفاوض، وفي ٢٠ آذار/ مارس عام ٢٠٠٩ وبمناسبة رأس السنة الفارسية وجَّه أوباما خطاباً للشعب الإيراني أعرب فيه عن رغبته بحل المشاكل بين الطرفين بالطرق الدبلوماسية، وقد تكللت تلك الجهود بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران و٥ + ١ (دول مجلس الأمن دائمة العضوية وألمانيا) في الرابع عشر من تموز عام ٢٠١٥ والذي نص على تخفيف العقوبات الاقتصادية عن إيران في مقابل تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي ومخزون اليورانيوم في المفاعلات الإيرانية (Sanger, 2015) .

كان لهذه السياسة الأمريكية المهادنة والساعية للتقارب مع طهران ومن ثم توقيع الاتفاق النووي معها، تأثير على سياسة واشنطن تجاه دول الخليج وبخاصة السعودية، إذا سعى الجهد الدبلوماسي الأمريكي، وفي ظل مبدأ أوباما القاضي بالحفاظ على العلاقات الوثيقة مع حلفاء واشنطن، إلى طمأنة الرياض بأن أي تقارب أو اتفاق مع طهران لن يكون على حساب المصالح الخليجية. ففي الخطاب الذي وجهه أوباما إلى دول الخليج بمناسبة انعقاد القمة الخليجية التشاورية في الرياض في الخامس من أيار عام ٢٠٠٩ أكد أن التقارب مع إيران لن يكون على حساب دول الخليج، وخلال زيارته للرياض في أيار ٢٠٠٩ قدم وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس (Robert Gates) تطمينات مشابهة تهدف إلى تبديد المخاوف في شأن سياسة واشنطن تجاه

إيران وأكد على متانة العلاقات السعودية الأمريكية (غيتس في قاعدة «قرية الإسكان» العسكرية يؤكد متانة العلاقات الأميركية – السعودية، ٢٠٠٩) ، كما حذرت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية إيران في يوليو/تموز ٢٠٠٩ من مغبة "إحراز السلاح النووي" وأشارت إلى أن بلادها ستمد في هذه الحالة مظلتها الدفاعية على دول الخليج العربي والشرق الأوسط وتدعم إمكانياتها العسكرية (Lander & Sanger, 2009) ، إلا أن دول المنطقة ومنها السعودية ومصر لم تتجاوب مع هذا الطرح الأمريكي نظراً للتكلفة المادية الباهظة للمشروع ولما قد يثيره من سباق للتسلح في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من أن هيلاري كلينتون كانت تحث دول الخليج وتضغط عليها لتبني مشروع درع الدفاع الصاروخي (U. S. Department Of State , 2012) .

وفي آذار من عام ٢٠١٤ قام الرئيس أوباما بزيارة إلى السعودية من أجل مناقشة عدد من القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك، وكان الملف النووي الإيراني على رأس جدول أعمال هذه الزيارة (Chulov, 2014) ، إذ أكد الرئيس أوباما للملك عبدالله التزام الولايات المتحدة الأمريكية القوي والمستمر بحماية أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وبأنها لن تتخلى عن حلفائها وأصدقائها، كما شدد على استراتيجية واشنطن القاضية بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، وأشار إلى أن المفاوضات النووية مع إيران لا تعني أن واشنطن ستغض الطرف عن الأنشطة الإيرانية في المنطقة وبخاصة في سوريا ولبنان واليمن، فالمحادثات النووية مع طهران منفصلة عن الملفات الإقليمية الأخرى (Kuhnhenn & Pace, 2014) . وفي القمة الخليجية – الأمريكية التي عقدت في كامب ديفيد في (١٣ – ١٤) والهادفة إلى طمأنة الزعماء الخليجيين بمواصلة الدعم الأمريكي لهم، أكد أوباما أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية التزاماً صلباً بالوقوف مع دول الخليج في حال تعرضها لأي عدوان خارجي وأن الولايات المتحدة ستنظر في استخدام القوة لدعم حلفائها في الخليج، وكان البيت الأبيض قال قبل القمة إن الرئيس أوباما على استعداد لتهدئة مخاوف الزعماء الخليجيين بزيادة الدعم العسكري لبلدانهم (The White House، ٢٠١٥) .

وبعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران في تموز عام ٢٠١٥ قام الملك سلمان بزيارة إلى واشنطن في الرابع من أيلول عام ٢٠١٥ التقى خلالها بالرئيس أوباما الذي أكد على علاقة الصداقة والتحالف التي تربط بين البلدين ولفترة زمنية طويلة، واستمرار التنسيق والتعاون المستمر فيما بينهما حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك (The White House, 2015) ، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية السعودي عاد الجبير بعد اجتماع أوباما – سلمان صرح قائلاً: " أكد الرئيس أوباما للملك سلمان أن الاتفاق يمنع إيران من امتلاك سلاح نووي. . . وينص على عمليات تفتيش للمواقع العسكرية المشتبه بها. . . وتضمن العودة إلى العقوبات سريعاً إذا انتهكت طهران الاتفاق " وأضاف الجبير أنه بموجب هذه الشروط أيدت السعودية الاتفاق (الجبير: السعودية تشعر بارتياح إزاء تأكيدات أوباما بشأن الاتفاق الإيراني، ٢٠١٥) . استمرت الإدارة الأمريكية في تقديم التطمينات للسعودية ودول الخليج ففي قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض في نيسان/ ابريل عام ٢٠١٦ خاطب أوباما القادة الخليجيين بقوله : " الولايات المتحدة حريصة على اتمام الاتفاق النووي.. . وهي حريصة على منع إيران من امتلاك سلاح نووي " (جلود، ٢٠٢٠، صفحة ٢٥) .

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

١ – لقد تمتعت منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك يعود لاعتبارات عديدة أهمها الموقع الجغرافي والثروة النفطية وظروف منطقة الشرق الأوسط، وقد أثبتت الأحداث التاريخية أن هذه المنطقة ستبقى في أعلى سلم الأولويات لواشنطن بغض النظر عن نوع الإدارة الحاكمة في البيت الأبيض.

٢ – إن العلاقات المتينة بين الدول والتحالفات التي تستمر لمديات زمنية طويلة تحتاج إلى أسس قوية ومرتكزات استراتيجية، تُمكِّن الحلفاء من تجاوز المصاعب والتصدي للتحديات وخلق شبكة من العلاقات والتفاهمات على مستوىً عالي. وقد كانت العلاقات السعودية – الأمريكية من الأمثلة المهمة على هذا النوع من

التحالفات، إذ أن مصالح ومطالب واحتياجات كلا الطرفين فضلاً عن الظروف الإقليمية والدولية شكلت أهم الأسس التي ارتكزت عليها تلك العلاقات.

٣ – كان على إدارة أوباما أن تعالج الخلل الذي لحق بعلاقات واشنطن مع دول المنطقة خلال مدة إدارة جورج بوش الابن، ولم تكن تلك بالمهمة السهلة لأنها تتطلب إجراء تغيير كبير في استراتيجية وسياسة واشنطن الخارجية يتمثل باستبدال الوسائل والآليات الخشنة والمتشددة والمكلفة التي اتبعتها إدارة بوش الابن بأخرى أكثر ميلاً للدبلوماسية والليونة وأقل تكلفة بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ولا يمس مصالحها الاستراتيجية، وتحقيق مثل هذه المعادلة الصعبة – معادلة النفوذ بلا تكلفة – كان يتطلب الاستعانة بأهم حلفاء واشنطن وعلى رأسهم السعودية.

٤ – لقد تضمن مبدأ أوباما عدد من المنطلقات كان البعض منها يدفع باتجاه توتر العلاقات مع الرياض، بينما بعضها الآخر كان يدفع بالاتجاه المعاكس، لذلك كانت السياسة الأمريكية تجاه الرياض تتناوب ما بين التوتر والتقارب.

٥ – كان للملفات والأزمات التي شهدتها المنطقة خلال فترة إدارة أوباما تأثيرها الواضح على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة، إذ ساهمت في توجيه تلك السياسة ورسم ملامحها الأساسية.

٦ – ما زالت الأحداث والتطورات تثبت كفاءة ومرونة الدبلوماسية السعودية في التعامل مع التقلبات السياسية ومع مختلف الملفات والقضايا باحترافية عالية وبقدرة على قراءة الواقع ومعالجة الأزمات بشكلٍ صحيح تمكنها من الخروج بأقل الخسائر.

٧ – لم تتمكن إدارة أوباما في نهاية المطاف من تحقيق المعادلة الصعبة؛ فحقائق التاريخ والسياسة تؤكد أنه لا نفوذ بدون تكاليف لذلك كان اخفاق الإدارة مزدوجاً فلا هي نجحت في إرضاء الحلفاء وتحسين صورة واشنطن، ولا حافظت على أو عززت المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

المصادر

١. المصادر العربية:

(د.ت). أمريكا قلقة إزاء الحكم بسجن وجلد المدون السعودي رائف بدوي America is Concerned About the Sentencing of Saudi Blogger Raif Badawi to Prison and Flogging.

غيتس. (٧، أيار، ٢٠٠٩). غيتس في قاعدة (قرية الإسكان العسكرية) يؤكد متانة العلاقات الأميركية– السعودية Gets At (Al-Iskan Military Village) base, confirms the strength of US-Saudi relations. جريدة الرأي.

(١٨ تشرين الأول ٢٠١٣). صفقة أسلحة أمريكية للسعودية والإمارات USA Weapons Deal with the Saudi and UAE.. جريدة الجمهورية.

الجبير. (٤، أيلول، ٢٠١٥). السعودية تشعر بارتياح إزاء تأكيدات أوباما بشأن الاتفاق الإيراني Saudi Arabia is Comfortable with Obama's Assurances on the Iran Deal. جريدة أخبار الخليج. تاريخ الزيارة (١٢، أيار، ٢٠١٧)، https://web.archive.org/web/20181201195707/https://www.cfr.org/backgrounder/us-saudi-relations.

(د.ت). صفقة سلاح أمريكية للسعودية بـ ٦٠ مليار دولار USA Weapons Deal with the Saudi in 60 billion $..

قانون جاستا (أ) الأمريكي. (د.ت). السعودية تحذر الكونغرس من "عواقب وخيمة وخطيرة" Saudi Arabia Warns Congress of "Serious and Dangerous Consequences" https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/10/161003_saudi_arabia_jasta_act_grave_consequences .

(د.ت). حقوق الانسان، الملف الاكثر حساسية بين واشنطن والرياض Human rights, the Most Sensitive File Between Washington and Riyadh. https://www.dw.com/a.

(د.ت). صفقات سعودية ترفع مبيعات الأسلحة الأمريكية لمستوى قياسي Saudi Deals Raise US Arms Sales to a Record Level. https://www.dw.com/ar.

(د.ت). قانون جاستا (ب): عبء على ترامب في سياسته مع السعودية. https://www.dw.com/ar.

أحمد، ا. م. (٢٠٢٠). العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس أوباما (٢٠٠٨–٢٠١٦) US-Saudi Relations During the Obama Era (٢٠٠٨–٢٠١٦). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

جريسون، ب. ل. (د. ت). العلاقات السعودية الأمريكية، في البدء كان النفط Saudi-American Relations, in the Beginning was Oil. (ترجمة) هجرس، س. د. م.

جلود، م. خ. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). العلاقات السعودية–الأمريكية ٢٠٠٩–٢٠١٦، دراسة في مجالات الأمن والتسليح Saudi-US Relations 2009-2016, a Study in the Fields of Security and Armament. دراسات إقليمية.

سنبل، س. ا. (٢٠٠٩). العلاقات السعودية الأمريكية، نشأتها وتطورها ١٩٣١–١٩٧٥ Saudi-American Relations, Its Origin and Development 1931 - 1975. الرياض.

عبدالله، ز. (كانون الثاني، ٢٠١٩). العلاقات الأمريكية–السعودية ما بين التعاون والتبعية US-Saudi Relations Between Cooperation and Dependency. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية.

عبدالله، ع. (نيسان،٢٠٠٤). الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي The United States and the Security Dilemma in the Arab Gulf. المستقبل العربي.

كلينتون، هـ. (٢٠١٥). مذكرات هيلاري كلينتون، خيارات صعبة Hillary Clinton's Memoirs, Hard Choices. (المجلد، الأول). (ترجمة) يونس، م. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

محمود، ف. ت. (٢٠٠٧). الاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساته على العلاقات السعودية–الأمريكية The American Occupation of Iraq and its Repercussions on Saudi-American Relations. في م. ا. الإقليمية، العراق ودول الجوار. الموصل.

محمود، ف. ت. (د.ت). العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٩٠–٢٠٠٣ Saudi-American Relations 1990 - 2003.

يوسف، ع. والصباغ، أ. (٢٠٠٣). مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط The Future of International Politics Towards the Middle East. عمان.

٢. المصادر الأجنبية:

(n.d.). Obama: U.S., Saudi Arabia have 'Strategic Relationship.'

D. S. Agency. (n.d.). Retrieved from Council on Foreign Relations: U. S.–Saudi Relations.

https://www.dsca.mil/major-arms-sales/archive-date/201009.

(2014, April). Obama's Visit to Saudi Arabia, Policy Analysis. Arab center for research & policy studies .

Baker, A., & Strobel, W. (2013, October 22). Saudi Arabia warns of shift away from U.S. over Syria, Iran. Retrieved from Reuters.

Blancher, c. M. (2016). Saudi Arabia, Background and U. S. Relations. Washington.

Chulov, M. (2014, March 28). Barack Obama arrives in Saudi Arabia for brief visit with upset Arab ally. The Guardian.

Ghada, A. A. (2019). The Saudi - US Alliance challenges and resilience. Review of Economic and political science. https://arabic.euronews.com/2010/09/14/us-seeks-record-arms-deal-with-saudi-arabia

Hubbard, B. (2016, September 29). Angered by 9/11 Victims Law, Saudis Rethink U.S. Alliance. The New York Times.

Kuhnhenn, J., & Pace, J. (2014, March 28). Obama attempts to reassure Saudi king on US policy. The Times of Israel.

Lafeber, W. (1997). America, Russia and the cold war 1945 - 1991. United States.

Lander, M., & Sanger, D. E. (2009, July 22). Clinton Speaks of Shielding Mideast from Iran. The New York Times.

Mazzetti, M., & Schmitt, E. (2016, March 13). Quiet Support for Saudis Entangles U.S. in Yemen. New York Times.

Rozen, L. (2009, July 17). Revisiting Obama's Riyadh meeting. Foreign policy.

Sanger, D. E. (2015, July 14). Obama's Leap of Faith on Iran. The New York Times.

Sniegoski, S. J. (2008). The transparent cabal, the Neoconservative agenda , war in the Middle East , and the national interest Israel . Virginia.

Steinhauer, J., & Hirchfeld. (2016, September 22). Congress Votes to Override Obama Veto on 9/11 Victims Bill. The New York Times.

The White House. (2015, September 4). Remarks by President Obama and His Majesty King Salman bin Abd Al-Aziz of Saudi Arabia Before Bilateral Meeting.

The White House. (2015, March 15). Statement by NSC Spokesperson Bernadette Meehan on the Situation in Yemen.

The White House. (2015, May 14). U.S.- Gulf Cooperation Council Camp David Joint Statement.

The White House. (2016, September 23). Veto Message from the President.

Tierney, D. (2012, May). The Obama Doctrine and The Lessons of Iraq. pp. 2 - 3.

Tierney, D. (2012). The Obama Doctrine and The Lessons of Iraq. Pennsylvania: Foreign Policy Research Institute.

U. S. Department of State. (2012, March 13). Remarks With Saudi Arabian Foreign Minister Saud Al-Faisal.

U. S. Department of State. (n.d.). Country reports on Human rights practices, Saudi Arabia.

Wehrey, F. (2013, February 6). The Precarious Ally, Bahrain s Impasse and U.S. Policy. The Carnegie Paper.

White House. (2009, June 4). Available at: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/remarks-president-cairo-university-6-04-09